14 أكتوبر تستطلع آراء المشاركين في ورشة عمل عن أجور النساء العاملات والموظفات في حوطة لحج

مناقشة قضية أجور النساء العاملات أمر في غاية الأهمية

لابد من تسليط الضوء على هذه القضية عبر منابر المساجد ووسائل الإعلام

نظمت جمعية شباب الحمراء مؤخرًا في مدينة الحوطة محافظة لحج ورشة عمل تدريبية استمرت لمدة ثلاثة أيام على التوالي في مبنى قاعة مستشفى ابن خلدون، وناقشت أبرز قضية تؤرق المجتمع وتمس المرأة العاملة في القطاعين الخاص والحكومي.

واستمع خلال الورشة إلى قضايا النساء ومعرفة الأسباب التي أدت إلى التمييز بين الذكور والإناث في مسألة الأجور حيث أصبحت المرأة في الوقت الراهن مضطرة للخروج إلى سوق العمل، بسبب الأوضاع التي تمر بها البلاد، وكذلك الظروف المعيشية الصعبة التي أدخلت بعض الأسر إلى خط الفقر والمجاعة.

وفي بداية لقاءاتنا التقينا رئيسة جمعية شباب الحمراء نجلاء شائف.. التي قالت: «منذ ثلاثة أيام وجلسات الورشة التدريبية التي نقدمها من خلال جمعيتنا تسير بالاتجاه الذي رسم لها، فعلى مدار هذه الأيام قمنا بجمع الفئات المستهدفة في طاولة النقاش».

استطلاع / فاطمة رشاد

وواصلت نجلاء شائف حديثها بالقول: «لقد حاولنا مناقشةنبذ أشكال التمييز التي تمارس عليها أثناء عملها، وكانت هذه الورشة هي حصيلة مراقبة ومراجعة واستماع إلى النساء ومعرفة همومهن في هذا الموضوع».

واضافت شائف قائلة: «لقد استضفنا الجلسة الأولى من الورشة التي قيَّمنا بها العاملات في المجال الزراعي، وكذلك في المدارس الحكومية والخاصة، أي من عدة قطاعات، فوجدنا أن هناك فجوة كبيرة؛ لأن النساء لا يعرفن القوانين التي تنظم العمل وقانون الأجور الذي لابد من معرفته، ويكون هناك وعي مسبق خاصة وأن كثيرات لا يقرأن في بداية الأمر عقود العمل، لهذا يقعن فريسة سهلة في هذا الجانب».

وتابعت حديثها: «لابد من تغيير في الوعي لدى النساء العاملات، ونحن في ختام الورشة طالبنا بأن يتم تطبيق القوانين؛ لأن النساء هن الفئة الأضعف، وكذلك مصدر المشكلة فهن يتعرضن للتحرشات، وكذلك هناك احتياجات خاصة له، فمهام المرأة في العمل تختلف عن مهام الرجل .. لهذا كان التفاعل في الورشة قويا، لاسيما وأن الجدل دار بين النساء اللاتي يتعرضن للتمييز، حيث تم تشكيل وعي داخل القاعة التدريبية، بما عرفته النساء عن حقهن في الأجر، وأن عليها أن تتساوى في أجرها وتطالب به بقوة».

من جانبها قالت الدكتورة رحيمة عبد الرحيم أكاديمية جامعية: قضية سياسات التمييز في أجور النساء قضية واقعية تمارس في محافظة لحج، حيث تشكل المرأة نسبة 50 ٪ من سكان المحافظة، وهي تعمل في الوظائف الزراعية والتجارية والصناعية، والوظائف الحصرية التعليمية والصحية، ولكن بأجر منخفض، ولا يعطى للمرأة حقها الحقيقي في الجهد المبذول من قبلها في العمل لدى القطاع الخاص وكمتعاقدة في القطاع الحكومي يعطى لها أجر أقل وهنا تبرز المشكلة في موضوع التمييز في سياسة الأجور ».

من جانبها شاركتها الحديث أنسام الفقيه نائب مدير مكتب الإعلام في محافظة لحج قائلة: «نهدف إلى رفع الوعي حول الفجوة في الأجور بين الجنسين وتعزيز المساواة في الحقوق الاقتصادية للنساء وكافة الأجور للعاملين والعاملات من خلال القضاء على جميع أشكال التمييز من خلال الاستناد على معايير عدم التحيز لأحد الجنسين».

فيما قالت المحامية أنوار العبدلي فيما يتعلق بسياسة تمييز أجور النساء في العمل على أساس النوع الاجتماعي: «هذه القضية تعاني منها النساء العاملات في المرافق الحكومية وقطاعات العمل الخاصة، بالرغم من أن القوانين المحلية مثل قانون العمل اليمني لعام 1995 م رقم (5) والدستور اليمني ضمنا مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات والعمل دون تمييز في المادة (42) من قانون العمل.. والمادة (24) من الدستور، كما أن بلادنا موقعة على عدة اتفاقيات ومعاهدات دولية حول المساواة ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

المعرفة القانونية تجعل المرأة أكثر وعيًا بحقوقها

قراءة بنود عقد العمل ضرورية لكي لا تقع المرأة فريسة بيد رب العمل

وتكمن المشكلة بعدة أسباب لكننا نراها من زاوية نقص الوعي الحقيقي المبني على المصداقية والإيمان بقضية المساواة في الحقوق والواجبات، لاسيما من ناحية الرجل بأن ما يحدث هو تمييز وتفرقة بأجور العمل تجاه المرأة العاملة.. فإذا الرجل عنده قناعة بقدرات المرأة العاملة وحقوقها ما كان سيسعى إلى إيجاد هذه المشكلة والقضية، والقانون واضح بهذا الشأن.»

وتابعت قائلة: «يبدو أن قضية تمييز أجور النساء شبيهة بمثل مواد القوانين الوضعية التي عليها قرار بوقف التنفيذ وعدم الاقتناع في تطبيقها على أرض الواقع، بينما من سنها أغلبهم من الجنس الذكوري».

وأضافت أنوار قائلة: «السبب يعود للمرأة نفسها وهو تقوقعها بدائرة «الجانب الضعيف» بقلة وعيها بكافة جوانب الحقوق وتأثرها بعادات وتقاليد مجتمعية، ومستمرة بلعب هذا الدور مما أفقدها عدة حقوق كفلتها الشريعة الإسلامية قبل القوانين الوضعية، ومنها الأجر لقاء كل عمل أقدمه ذكر أو أنثى».

شاركها الرأي الإعلامي خلدون البرحي حيث قال: «لابد من توعية النساء بحقوقهن والعمل على مناقشة وتعزيز القوانين الخاصة بالأجور إعلاميًا، وكذلك تخصيص برامج إذاعية وتلفزيونية لمناقشة التمييز في الأجور».

أما الدكتورة شيرين فقالت: «هناك فروق في الأجور بين النساء والرجال رغم توحد العمل.. وأحيانا قد يكون مؤهل المرأة العلمي أكبر من الرجل، ويتقاضى أجرًا أكبر منها.. فهذا إجحاف بحق المرأة العاملة وعدم مساواة في الأجور وتمييز بين الرجال والنساء، ومن هنا ندعو إلى إقامة جلسات توعية للمرأة لتعريفها بحقها القانوني و تشجيعها على المطالبة بأخذ حقها في الأجور من مالك العمل».

من جانبها قالت الإعلامية فاطمة العبادي : «قضية الأجور والتمييز بين الرجال والنساء واختلاف النوع الاجتماعي اتضح لنا أن هناك خلافا كبيرا في تفاوت الاجر خاصة في المناطق الريفية وخاصة التي تهتم بالجانب الزراعي والإداري والمهني، طبعا الأجور ليس فقط على مستوى القطاع الحكومي وانما القطاع الخاص فهناك كثير من الاسباب جعلت هذا التمييز يظهر على السطح منها قلة وعي المرأة بالقوانين التي تساوي حقها وكذلك العادات والتقاليد التي تحد من تساوي الأجور بين النساء والرجال إلى جانب سكوت النساء عن حقهن بأخذ ما يلزم من أجور متساوية مع الرجال».

واضافت : «رغم الاختلاف والفروق البدنية والتوقيت وكذلك بعض المهن التي تميز الرجال بالجهد البدني المضاعف فهذا لا يمت القضية بصلة وانما على الأمور آلية وتساوي الرجل المرأة في الحقوق وساعات العمل والقدرة على إنجاز هذه المهام».

واكد فهمان عبود سالم اعلامي في محافظة لحج: لابد من الالتفات إلى هذا الموضوع الذي يعتبر موضوعا بغاية الأهمية لأن هناك من يمس بأجور النساء بشكل جائر ..

ومن جانبه أشار خالد علي مدير إدارة التوصيف والمعايير في مكتب التعليم الفني، الى أنه لابد من النظر إلى مسألة تساوي الأجور، وعمل توعية بالقوانين التي تجهلها المرأة وتجهل حقها في ذلك.

رأي الدين في هذه المسألة

أما نصر الجعدي إمام وخطيب جامع الحمراء في محافظة لحج فقال: «بهذه المسألة موضوع أجور النساء موضوع ممتاز يستحق أن يناقش بعمق، خاصة وأنه يلامس الواقع الذي نعيش فيه ومن خلال عدم تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بالتمييز ولابد من التواصل مع مكتب الأوقاف والإرشاد بحيث يوجه تعميما لتناول هذا الموضوع في المنابر والخطب والمحاضرات للتوعية بخطورة هذا التمييز ضد النساء اللاتي اوصانا الرسول بهن خيرا».

العميد المنهالي يجتمع بملاك معارض السيارات لدعم الأمن والاستقرار بالمكلا

المكلا / خاص :

عقد المدير العام لأمن وشرطة ساحل حضرموت العميد مطيع سعيد المنهالي أمس بالإدارة العامة للأمن والشرطة اجتماعًا هامًا مع ملاك معارض السيارات بمديريات ساحل حضرموت لمناقشة الترتيبات الأمنية الهادفة إلى تدعيم الأمن والاستقرار.

ونقل العميد المنهالي في مستهل اللقاء تحيات محافظ حضرموت رئيس اللجنة الأمنية مبخوت مبارك بن ماضي، مؤكدًا لملاك المعارض أهمية المشاركة الفاعلة مع شرطة السير لتدعيم الحالة الأمنية كونهم جزءا لا يتجزأ من المنظومة الأمنية المستقرة.

وشدّد العميد المنهالي على سرعة تجديد تصاريح المعارض المنتهية خلال أسبوع وعدم كتابة ورقة مبايعة السيارة التي تحمل بيانا جمركيا في حال يكون البائع شركة أو مؤسسة إلا بتوكيل مع إعطاء نسخة منه للمرور لاستكمال المعاملة وتحويل الملكية عند بيع السيارة إلى طرف المشتري وذلك لتكوين قاعدة بيانات دقيقة عن السيارات لدى المرور للحفاظ على دعائم الأمن والاستقرار.

وأشار العميد المنهالي إلى أن إدارتي الأمن العام والمرور تسعيان بكل مثابرة وإخلاص لترقيم السيارات المجهولة منذ عامين من استئناف عملية الترقيم التي لن تتوقف إلا بتحقيق كافة أهدافها وحاثًا ملاك المعارض على التعاون مع هذه الإجراءات وترقيم السيارات طوعًا قبل خروجها من المعرض و مستمعًا منهم لأبرز الملاحظات والمقترحات في هذا الشأن وموجهًا مدير إدارة شرطة السير باتخاذ الإجراءات الصارمة بحق المخالفين للشروط المطروحة.

ونوّه مدير شرطة السير بساحل حضرموت العقيد معمر المشجري إلى أهمية عدم وضع السيارات خارج حوش المعرض كونها تسبب ازدحامًا مروريًا في الشارع وعدم قبول أي ورقة مبايعة من المعارض غير المصرح لها بالعمل أو المخالفة للشروط الأمنية وضرورة وضع لوحات مضيئة على المعارض تحمل أسماء وأرقام التراخيص الخاص بها، مؤكدًا أنه أعطى مدراء المرور بالمديريات أوامر صارمة بضبط المخالفين واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم حسب توجيهات مدير عام الأمن والشرطة.

حضر الاجتماع مساعد مدير الأمن العام لشؤون الأمن العقيد عبدالله الدقيل ومدير عام شرطة السير بساحل حضرموت العقيد معمر المشجري مدير إدارة التوجيه المعنوي والعلاقات العامة المقدم علي عليان.

مدير أمن المهرة يزور مديرية حوف

المهرة / خاص

عقد مدير عام الأمن والشرطة في محافظة المهرة العميد مفتي سهيل صمودة أمس اجتماعاً موسعا مع السلطة المحلية وشيوخ مديرية حوف ضمن نزولاته الميدانية للمديريات لمناقشة الوضع الأمني الحالي في المديرية ووضع خطة عمل مشتركة لتعزيز الأمن والاستقرار إضافة للعديد من القضايا الأمنية ومحاربة الصيد العشوائي والجائر.

و رحب مدير عام مديرية حوف الحاتم عامر مكي بزيارة مدير الأمن والقيادات الأمنية وأطلعهم على الوضع الأمني في المديرية والجهود المبذولة لحفظ الأمن.

من جانبه دعا العميد مفتي صمودة جميع المشايخ وأفراد المجتمع إلى التعاون مع الأجهزة الأمنية لتحقيق الأمن والاستقرار في المديرية مؤكدا أن هذه الزيارة تأتي ضمن خطة النزولات الميدانية والتفقدية للمديريات بالتنسيق مع السلطة المحلية وبدعم ومتابعة من محافظ المهرة محمد علي ياسر رئيس اللجنة الأمنية من أجل حفظ الأمن والاستقرار والقضاء على آفات المخدرات والاصطياد العشوائي الجائر.

وبين العميد صموده ان هذه الآفة تستهدف الشباب داعيا الجميع الحفاظ على أبنائهم من هذا الخطر مؤكدا إن الأجهزة الأمنية مرتبط عملها مع جميع المكاتب التنفيذية الأخرى ومن ضمنها هيئة المصائد السمكية والتي تم التنسيق معها مؤخرا وحققت نجاحات كبيرة في منع الصيد الجائر في معظم مديريات المحافظة.

ومن جانبهم أكد شيوخ مديرية حوف وقوفهم الكامل إلى جانب السلطة المحلية والأجهزة الأمنية للقضاء على هذه الآفات والظواهر الخطيرة التي تهدف إلى تدمير المجتمع.

حضر الاجتماع الموسع نائب مدير البحث الجنائي العقيد عارف ضبعان ورئيس أركان القوات الخاصة المقدم طارق القميري وقيادات وأعضاء السلطة المحلية والأجهزة الأمنية في مديرية حوف.